

Distr.: General
23 March 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

فيينا، ٩ و١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة

حالة تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة**

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

١ - اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في دورته الثامنة المعقودة في أبوظبي من ١٦ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، القرار ٨/٨ المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، الذي طلب فيه إلى الأمانة أن تقدم تقريراً عن تنفيذ القرار إلى المؤتمر في دورته التاسعة، وإلى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد في اجتماعاته المعقودة فيما بين الدورات.

٢ - وقد أعدت الأمانة ورقة المعلومات الأساسية هذه بغية تقديم بيان بالإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار ٨/٨، ولكي تكون أساساً للمناقشة التي سيجريها الفريق العامل، بهدف تمكينه من

* CAC/COSP/WG.4/2020/1.

** القرار ٣/٨، المعنون "تعزيز النزاهة في القطاع العام لدى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"؛ والقرار ٧/٨، المعنون "تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد في التصدي للفساد"؛ والقرار ٨/٨، المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"؛ والقرار ١٠/٨، المعنون "قياس الفساد"؛ والقرار ١١/٨، المعنون "تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية"؛ والقرار ١٢/٨، المعنون "منع الفساد ومكافحته من حيث علاقته بالجرائم التي تؤثر على البيئة"؛ والقرار ١٣/٨ المعنون "إعلان أبوظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا المعنية بمراجعة الحسابات وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية".



الرجاء إعادة استعمال الورق



تنفيذ ولايته بفعالية. وتتضمن الورقة جميع المبادرات ذات الصلة بتنفيذ القرار، التي اتخذتها الدول الأطراف على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الوطني بدعم من الأمانة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أي الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٠. وترد معلومات عن الإجراءات المتخذة في الفترة الفاصلة ما بين الاجتماع السابق للفريق العامل، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ في الوثيقة CAC/COSP/2019/2، التي قُدمت إلى المؤتمر في دورته الثامنة.

ثانياً - معلومات محدثة عن حالة تنفيذ القرار ٨/٨

ألف - الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

١ - الإبلاغ عن تنفيذ القرار ٨/٨ من جانب الدول الأطراف

٣ - أهاب المؤتمر بالدول الأطراف، في قراره ٨/٨، أن تواصل وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير الوقائية المبينة في الفصل الثاني من الاتفاقية وفي القرارات الصادرة عن المؤتمر. ومن ثمّ، فالدول الأطراف مدعوة إلى إطلاع الأمانة، في هذا الاجتماع، على معلومات عما تبذله من جهود من أجل تنفيذ هذا القرار.

٢ - الإبلاغ عن تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية

٤ - رحّب المؤتمر، في قراره ٨/٨، بالجهود المتواصلة التي يبذلها الفريق العامل لتيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف بشأن مبادراتها وممارستها الجيدة فيما يتعلق بالمواضيع التي نظر فيها الفريق العامل في اجتماعيه المعقودين في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، وقرّر أن يواصل الفريق عمله في هذا الصدد. ورحّب المؤتمر بما أبدته الدول الأطراف من التزام وما بذلته من جهود لتوفير معلومات عن الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد تقوم الأمانة بجمعها وتنظيمها ونشرها في سياق أداء مهامها بصفتها مرصداً دولياً. وطلب إلى الدول الأطراف أن تواصل تبادل تلك المعلومات، وطلب إلى الأمانة، رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل عملها باعتبارها مرصداً دولياً، وذلك بالقيام بأمور منها تحديث الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل،^(١) بإدراج المعلومات ذات الصلة فيه.

٥ - وبناء على ذلك، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) جمع المعلومات التي قدمتها الدول الأطراف، والتي شملت عروضاً إضافية قُدمت أثناء اجتماعات الفريق العامل، وتقارير ذات صلة، وصلات بمواد مرجعية إضافية، وواصل إتاحة هذه المعلومات من خلال الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل.

(١) <https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html>

باء- التشجيع على الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الدول الأطراف الجديدة في الاتفاقية

- ٦- واصل المكتب التشجيع على الانضمام إلى الاتفاقية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انضمت تونغا إلى الاتفاقية ليصل مجموع الدول الأطراف فيها إلى ١٨٧ دولة.
- ٧- ونظّم المكتب حلقات عمل من أجل تقديم المساعدة والدعم في إعداد الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية لجهات الوصل والخبراء الحكوميين في جامايكا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، والنيجر وتركمانستان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وموريتانيا في شباط/فبراير ٢٠٢٠.
- ٨- وبالإضافة إلى ذلك، عقد المكتب سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولين حكوميين في الصومال في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ قصد مناقشة التدابير اللازمة للتصديق على الاتفاقية، إضافة إلى سائر جهود مكافحة الفساد.

جيم- دعم أطر مكافحة الفساد القانونية والسياساتية للدول

١- دعم الدول في صياغة قوانين تتضمن أحكاماً بشأن منع الفساد

- ٩- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم المكتب إعداد وتنقيح عدة تشريعات لمكافحة الفساد، بما يشمل تحليلاً للثغرات التشريعية أُجري في كوسوفو عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونظّم المكتب حلقة عمل وطنية بشأن حماية المبلغين في بوروندي، بهدف تيسير العملية التشريعية المضطّعة بها بشأن هذه المسألة، ووضع توصيات تتعلق بصوغ مشروع قانون بشأن حماية المبلغين في المكسيك. وشارك المكتب أيضاً في حلقة عمل تشاورية عُقدت في غامبيا بشأن التعديلات التي أُدخلت على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، وناقش مع المحامي العام تقديم مشروع قانون لمكافحة الفساد. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٠، قُدّم الدعم للنيجر لاستعراض مشروع قانون بشأن منع الفساد ومكافحته.

٢- مساعدة الدول في وضع سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد

- ١٠- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، شرع المكتب في دعم تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الفساد في اليونان، في إطار مشروع يمولّه الاتحاد الأوروبي. وفي كانون الأول/ديسمبر، ساهم المكتب في مشاورات غير رسمية مع هيئة الرقابة الإدارية والشفافية في قطر بشأن تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفساد. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٠، عُقد اجتماع مائدة مستديرة مع لجنة مكافحة الفساد في ملديف لاستعراض الوثائق المتعلقة بسياسة مكافحة الفساد.

٣- النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون في الإدارة العمومية

(أ) منع تضارب المصالح ونظم إقرار الذمة المالية

١١- في هندوراس، ساعد المكتب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في تكييف نظام إقرار الذمة المالية لفائدة الدائرة العليا لمراجعة الحسابات. واستندت هذه المساعدة إلى المعلومات المجموعة والاقتراحات الواردة خلال المقابلات التي أجراها المكتب مع الجهات المعنية في وقت سابق.

(ب) الإبلاغ عن الفساد

١٢- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، قدم المكتب عرضاً إيضاحياً في كولومبيا عن الدليل المتعلق بآليات الإبلاغ في مجال الرياضة المعنون *Reporting Mechanisms in Sport*، في إطار حلقة عمل عقدتها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والوكالة العالمية لمكافحة المنشطات. وضمت هذه الفعالية ممثلين لمنظمات وطنية لمكافحة المنشطات وأجهزة إنفاذ القانون والسلطات القضائية في كل من الأرجنتين وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والبرازيل وتشيلي وكولومبيا وباراغواي وبيرو. ودعم المكتب أيضاً وضع استراتيجية لمنع الفساد لدى السلطة القضائية في السلفادور، أُطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

(ج) المشتريات والمالية العامة

١٣- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، قدم المكتب الدعم لسلطات مكافحة الفساد في أوغندا بشأن تنفيذ الفقرة ١ من المادة ٩ من الاتفاقية، التي تتناول المشتريات العمومية.

دال- ضمان تمتع هيئات مكافحة الفساد بالاختصاصات اللازمة

١- تعيين السلطات المختصة

١٤- بموجب الفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية، يتعين على الدول الأطراف إبلاغ الأمين العام بتعيين السلطات المختصة التي يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على وضع وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد.

١٥- وحتى شباط/فبراير ٢٠٢٠، كان الأمين العام قد تلقى إشعارات من ١١٨ دولة طرفاً بتعيين ما مجموعه ١٨٣ سلطة مختصة. وثمة قائمة مُحدثة في هذا الصدد متاحة للسلطات والهيئات الحكومية المختصة من خلال دليل إلكتروني^(٢).

٢- دعم هيئات مكافحة الفساد

١٦- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، قدم المكتب في فيينا عرضاً إيضاحياً أمام مسؤولين من اللجنة المركزية لليقظة في الهند. وفي الشهر نفسه، عقد المكتب حلقة عمل مع وحدة مكافحة الفساد في كمبوديا، وشارك في اجتماع عقده في دكاكار المكتب الوطني لمكافحة الفساد والاحتيال

(٢) https://www.unodc.org/compath_uncac/en/index.html

في السنغال. كما قُدمَ التدريب بشأن التحقيقات المتعلقة بالفساد لمدعين عامين ومحققين من وكالتي مكافحة الفساد في تشاد وموريتانيا، في إطار فعالية نُظِّمت في السنغال في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

٣- تحسين تنسيق المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية لمكافحة الفساد

١٧- على الصعيد العالمي، عرض المكتب، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، متطلبات الاتفاقية في اجتماع دولي بشأن جهود مكافحة الفساد نُظِّمت في ألمانيا الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وفي قطر، تشارك المكتب مع إدارة عمليات السلام في تيسير حلقة عمل تناولت ما تواجهه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من تحديات متصلة بالفساد. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم المكتب في ورقات السياسات التي أعدها الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، وقدم عروضاً إيضاحية أمامه، في اجتماع عُقد في المملكة العربية السعودية في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

١٨- وعلى الصعيد الإقليمي، قُدمَ المكتب، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، عروضاً إيضاحية بشأن جوانب مختلفة من عمله في مجال مكافحة الفساد أمام كل من: الجمعية العامة لشبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا، في توغو؛ والاجتماع العام السنوي لرابطة هيئات مكافحة الفساد في شرق أفريقيا؛ والاجتماع الإقليمي الثاني بشأن تبادل المساعدة القانونية بين السلطات المركزية للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في ميانمار. وشارك المكتب أيضاً في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، التي عُقدت في المغرب في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وأجرى المكتب عمليات رسم للخرائط في إطار مشروع التعجيل بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. فقد أُجريت عملية رسم الخرائط الخاصة بالجنوب الأفريقي في زامبيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وأُجريت عملية رسم الخرائط الخاصة بأمريكا الجنوبية والمكسيك في المكسيك في شباط/فبراير ٢٠٢٠. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدار المكتب ودعم المؤتمر الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ المعني بمكافحة الفساد: الوحدة من أجل مكافحة الفساد، الذي عُقد في كيريباس في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

١٩- وعلى الصعيد الوطني، نُظِّمَ المكتب حلقة عمل بشأن التعاون الدولي في قضايا الفساد المعقدة العابرة للحدود، عُقدت في ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وشارك في مؤتمر رفيع المستوى لمكافحة الفساد بعنوان "مكافحة الفساد من أجل تحقيق الرخاء في جنوب شرق أوروبا"، عُقد في صربيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وفي الشهر نفسه، قُدمَ المكتب تدريباً على التحقيقات المتعلقة بالفساد في الهند ورومانيا. كما نُظِّمت في تشرين الثاني/نوفمبر حلقات عمل ودورات تدريبية ومؤتمرات بشأن المواضيع المتصلة باسترداد الموجودات في إثيوبيا ونيجيريا، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ في مصر والنمسا. وشارك المكتب أيضاً في حلقة عمل بشأن مكافحة الفساد نُظِّمتها في النمسا وزارة الخارجية الأمريكية، وساهم في اجتماع مائدة مستديرة بشأن الدروس المستفادة من تجربة اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، عُقد في الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ووقَّع المكتب وحكومة هندوراس مذكرة تفاهم من أجل تعزيز التعاون في اليوم الدولي لمكافحة الفساد، الذي احتُفل به في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، أوفد المكتب بعثة استشارية إلى اليونان، ضمن مشروع

لمكافحة الفساد يموله الاتحاد الأوروبي؛ في حين شارك المكتب، في شباط/فبراير ٢٠٢٠، في احتفال أقامته في ماليزيا مؤسسة بيردانا الدولية لمناصرة مكافحة الفساد.

هاء- تعزيز النزاهة والمساءلة في نظام العدالة الجنائية

١- نزاهة القضاء

٢٠- في النمسا، نظّم المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، في إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة وبالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإعلام والرابطة الدولية للقاضيات، عرضين لفيلم *The Judge* (القاضي)، وأجرى مناقشات لاحقة بغية تعزيز عمل الشبكة العالمية لنزاهة القضاء بشأن مسائل النزاهة المتصلة بنوع الجنس. كما نُظّمت جولة دراسية في النمسا شارك فيها ٤٠ قاضيا من شبكة التدريب القضائي الأوروبية. وفي الشهر نفسه، قدّم المكتب إحاطات عن عمل الشبكة خلال اجتماعات رفيعة المستوى مع ممثلين للمحكمة الاتحادية العليا في البرازيل، وكذلك في إطار حلقة عمل بشأن مكافحة الفساد نظّمها في النمسا وزارة الخارجية الأمريكية.

٢١- وفي الأرجنتين، عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ دورة تدريبية بشأن أخلاقيات القضاء في أوشوايا وبوينس آيرس، في إطار فعاليات نظّمها مجلس القضاء في مدينة بوينس آيرس، أعقبها عقد اجتماع الشبكة العالمية لنزاهة القضاء الذي قاده المكتب، والذي ركّز على أمريكا اللاتينية. وخلال الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف، نظّم المكتب فعالية جانبية بشأن ما تطلّع به الشبكة من عمل من أجل تعزيز نزاهة القضاء وتنفيذ المادة ١١ من الاتفاقية. وفي الشهر نفسه، قدّم عرض عن عمل الشبكة في الجمهورية الدومينيكية، في إطار مؤتمر لرابطة القضاة الدولية.

٢٢- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، قدّم المكتب في ألمانيا عروضاً إيضاحية بشأن الشبكة العالمية لنزاهة القضاء في إطار المؤتمر المعني بسيادة القانون والعدالة والتنمية، الذي نظّمته الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا.

٢٣- وبعد عدة اجتماعات تحضيرية نُظّمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقد في قطر، في شباط/فبراير ٢٠٢٠، اجتماع رفيع المستوى للشبكة العالمية لنزاهة القضاء حضره قرابة ٧٠٠ مشارك من أكثر من ١١٥ بلداً و٥٠ رابطة ومنظمة قضائية. وعُقدت اجتماعات عديدة للتنسيق واجتماعات للشركاء على هامش هذه الفعالية، بما في ذلك اجتماعات مع المجلس الاستشاري للشبكة، وممثلين رفيعي المستوى لهيئات قضائية من جميع أنحاء العالم، والرابطة الدولية للقاضيات، ورابطة القضاة الدولية.

٢٤- وكان استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي واستخدام الذكاء الاصطناعي داخل الهيئات القضائية من بين المسائل التي ركزت عليها الشبكة العالمية لنزاهة القضاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ساهم المكتب في فعالية نظّمها في سويسرا مبادرة النبض العالمي التابعة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن إدارة البيانات والذكاء الاصطناعي. وفي الشهر نفسه، وضمن فعاليات أسبوع القانون والعدالة والتنمية الذي نظّمه البنك الدولي في الولايات المتحدة، نظّم المكتب دورات بشأن استخدام القضاة ووسائل التواصل الاجتماعي واستخدام الهيئات القضائية الذكاء

الاصطناعي. وصدرت خلال نفس الفعالية وثيقة وضعتها الشبكة العالمية لنزاهة القضاء بشأن المبادئ التوجيهية غير الملزمة لاستخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي، عنوانها *Non-binding guidelines on the use of social media by judges*.

٢٥ - وفي بولندا، شارك المكتب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ في اجتماع للخبراء بشأن تحديث الوثيقة التي تتناول توصيات كييف بشأن استقلال القضاء في أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز وآسيا الوسطى، المعنونة *Kyiv recommendations on judicial independence in Eastern Europe, South Caucasus and Central Asia* لعام ٢٠١٠. وفي السلفادور، قدم المكتب، بدعم من مسؤولين من كولومبيا، تدريباً متخصصاً في مدرسة تدريب المدعين العاميين، التابعة لمكتب المدعي العام، ومدرسة التدريب القضائي.

٢ - نزاهة الادعاء العام

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدار المكتب حلقتي نقاش بشأن نزاهة الادعاء العام، عُقدتا في إطار أسبوع القانون والعدالة والتنمية الذي نظّمه البنك الدولي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، قدم المكتب، في كابو فيردي، عرضاً إيضاحياً بشأن نزاهة الادعاء العام لفائدة مدعين عاميين من البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية.

واو - منع الفساد ومكافحته في القطاع الخاص

العمل على وضع معايير وإجراءات لصون نزاهة القطاع الخاص في إطار تنفيذ المادة ١٢ من الاتفاقية

٢٧ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ناقش المكتب حلولاً تقنية مبتكرة مع مختبر الأفكار التابع لشركة أي بي إم في سويسرا، وقدم عرضاً إيضاحياً أمام مجلس الأعمال النمساوي بشأن أهمية الاتفاقية لتحقيق امتثال الشركات. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المكتب في المؤتمر المهني السنوي التاسع عشر والجمعية العامة لمنظمة "شركاء أوروبيون من أجل مكافحة الفساد" وشبكة نقاط الاتصال الأوروبية من أجل مكافحة الفساد، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ في السويد.

٢٨ - وفي كينيا، وفي اليوم الدولي لمكافحة الفساد، وقّع المكتب مع مبادرة "الشركة الزرقاء" اتفاقاً يهدف إلى مكافحة الفساد في القطاع الخاص من خلال حملة توعية إعلامية. وفي اليوم نفسه، شارك المكتب في السنغال في حلقة عمل نظّمها المكتب الوطني لمكافحة الفساد والاحتتيال بشأن دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد.

زاي- تعزيز التعليم بشأن منع الفساد

١- الأوساط الأكاديمية

٢٩- على الصعيد الدولي، وفي إطار المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، نظّم المكتب ندوة في الاتحاد الروسي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ لمناقشة مسائل رئيسية تتعلق بالبحث والتعليم في مجال مكافحة الفساد.

٣٠- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وفي إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، شارك المكتب في مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم الذي يُعقد كل سنتين في قطر. وعُرضت سلسلة النماذج الجامعية المتعلقة بالنزاهة والأخلاقيات ومكافحة الفساد، المعدّة في إطار مبادرة "التعليم من أجل العدالة"، في مؤتمر للشبكة العالمية لقانون المصلحة العامة الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر أيضاً في سنغافورة. كما عُرضت هذه النماذج في إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر، في إطار المؤتمر العالمي العاشر للتحالف العالمي للتثقيف في مجال العدالة، الذي عُقد حول موضوع "الإلهام والتنوع في إطار التثقيف في مجال العدالة". وفي النمسا، نظّم المكتب في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، بمناسبة اليوم الدولي للتعليم، فعالية رفيعة المستوى بشأن دور التعليم العالي في تعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء العالم، وفي تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

٣١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، عقد المكتب في موريشيوس والاتحاد الروسي حلقات عمل بشأن سلسلة النماذج الجامعية المتعلقة بالنزاهة والأخلاقيات ومكافحة الفساد، المعدّة في إطار مبادرة "التعليم من أجل العدالة". وقد عُرضت هذه الأدوات أيضاً في مؤتمر لمكافحة الفساد عُقد في كازاخستان في كانون الأول/ديسمبر. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٠، شارك المكتب في حلقة عمل رفيعة المستوى نظّمت في قطر بهدف عرض مختلف الأدوات المعدّة في إطار مبادرة "التعليم من أجل العدالة".

٢- التوعية في المدارس

٣٢- في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، شارك المكتب في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين حول فعالية وتطوير المدارس، الذي عُقد في المغرب في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وشارك المكتب أيضاً في نموذج محاكاة الأمم المتحدة السنوي المكيف لاستخدامه في المدارس الثانوية، الذي نظّمه الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة في الولايات المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٢٠. وأثناء هذه الفعالية، تلقى الطلاب معلومات عن ولايات المكتب، وتلقى المعلمون تدريباً على استخدام الدليل المرجعي لتنظيم مؤتمرات محاكاة نموذج الأمم المتحدة تناول مسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر جوانب سيادة القانون، المعد في إطار مبادرة "التعليم من أجل العدالة". وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصل أكثر من ٥ ٠٠٠ من الطلاب والمربين في الهند على الدعم المعرفي والتوجيه بشأن المبادرات التي تقودها المدارس في مجال مكافحة الفساد.

٣- جوانب أخرى للعمل مع الشباب

٣٣- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، دعم المكتب محيم الشباب الثاني للنزاهة، الذي نظّمته في ميانمار لجنة مكافحة الفساد ووزارة التعليم، واستُخدمت فيه المواد المُعدّة في إطار مبادرة "التعليم من أجل العدالة" من أجل تلقين الطلاب دروساً عن النزاهة والأخلاق ومكافحة الفساد. وفي اليوم الدولي لمكافحة الفساد، عُرضت في كازاخستان أدوات تعليمية تتعلق بمكافحة الفساد، أُعدت في إطار مبادرة "التعليم من أجل العدالة". وبالشراكة مع فيسبوك وشركة التكنولوجيا النيجيرية Andela، نُظمت ثاني دورة من مسابقة "هاكاثون من أجل العدالة" في نيجيريا في شباط/فبراير ٢٠٢٠. وشارك في هذه الفعالية أكثر من ٨٠ طالبا تنافسوا على استحداث حلول تكنولوجية لتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد.

٤- الأدوات الإلكترونية والمنشورات

٣٤- طلب مؤتمر الدول الأطراف، في الفقرة ٢٢ من القرار ٨/٨، إلى المكتب، أن يواصل توفير وإعداد مبادرات لبناء القدرات، بما يشمل إعداد منتجات معرفية وأدوات تقنية جديدة، بناء على الطلب ورهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، بشأن تدابير منع الفساد، واستبانة الممارسات الجيدة المقارنة وتيسير تبادل الخبرات والدروس المستفادة فيما بين الدول الأطراف.

٣٥- وواصل المكتب استحداث منتجات معرفية وإتاحة المنتجات الموجودة بعدة لغات. ويمكن الاطلاع على هذه الأدوات والمنشورات التقنية على الموقع الشبكي للمكتب،^(٣) كما أنها مجمعة حسب المواضيع على صفحة الفريق العامل.^(٤)

٣٦- وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، طُلب إلى أقران مستعرضين داخليين وخارجيين أن يقدموا ما لديهم من تعليقات بغية إقرار الصيغة النهائية لدليل عملي بشأن تقييم مخاطر الفساد وإدارتها في المؤسسات العمومية. ومن المتوقع أن يصدر هذا المنشور في النصف الأول من عام ٢٠٢٠.

٣٧- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، صدر في سويسرا الدليل المتعلق بآليات الإبلاغ في مجال الرياضة، المعنون *Reporting Mechanisms in Sport*، الذي أُعدّ بالشراكة مع اللجنة الأولمبية الدولية.

٣٨- ووزعت منشورات المكتب على نطاق واسع أثناء الفعاليات ذات الصلة، مثل المؤتمرات وحلقات العمل والدورات التدريبية، وكذلك أثناء الزيارات القطرية. وهي متاحة أيضا في الموقع الشبكي للمكتب.^(٥)

(٣) انظر <https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/index.html>.

(٤) انظر <https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html>.

(٥) انظر <https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/publications.html>.

حاء- الأعمال الوقائية الأخرى والمواضيع المستجدة

١- البرلمانات

٣٩- في إطار مبادرة استرداد الموجودات المسروقة، نظّم المكتب دورة بشأن التعاون الدولي على استرداد الموجودات المسروقة، في إطار حلقة دراسية بشأن مكافحة الفساد عقدها معهد القانون الدولي في الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وحضر الحلقة الدراسية مسؤولون حكوميون وبرلمانيون من ١٠ بلدان. وفي اليوم الدولي لمكافحة الفساد، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب وبرلمان قبرغيزستان اجتماع مائدة مستديرة بشأن استراتيجيات منع الفساد. وفي إثيوبيا، ساهم المكتب، في شباط/فبراير ٢٠٢٠، في المؤتمر الأول للمشرعين الشباب الأفارقة، الذي عُقد على هامش الدورة العادية الثالثة والثلاثين لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

٢- البيئة والأحياء البرية

٤٠- عقد المكتب، في السنغال، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، في إطار عمله المتّسع النطاق في مجالي البيئة والأحياء البرية، حلقة عمل بشأن وضع استراتيجيات للتخفيف من مخاطر الفساد في قطاع مصائد الأسماك.

٤١- كما قدّم المكتب الدعم للدول الأطراف في سياق التفاوض بشأن القرار ١٢/٨، المعنون "منع الفساد ومكافحته من حيث علاقته بالجرائم التي تؤثر على البيئة"، الذي اعتمده مؤتمر الدول الأطراف في دورته الثامنة.

٣- حماية الرياضة من الفساد

٤٢- على الصعيد العالمي، قدّم المكتب، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، عرضاً إيضاحياً بشأن الفساد في مجال الرياضة في إطار المؤتمر العالمي لمكافحة الفساد واسترداد الموجودات، الذي عقدته الإنترنتبول في كولومبيا. كما ساهم المكتب في الاجتماع الأول لفريق الخبراء المتخصصين في مجال تعاون الشرطة على الصعيد الدولي، الذي عُقد في فرنسا في إطار مشروع الإنترنتبول المسمى "ستاديا". وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، عُقد في الإمارات العربية المتحدة المؤتمر العام الأول للشراكة الدولية لمكافحة الفساد في الرياضة، كحدث خاص سابق لانعقاد الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف. ويسرّ المكتب أيضاً تنظيم فعالية جانبية بشأن حماية الرياضة من الفساد خلال الدورة الثامنة. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المكتب في منتدى الحوار العالمي بشأن العمل اللائق في عالم الرياضة، الذي عقدته منظمة العمل الدولية في سويسرا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

٤٣- وعلى الصعيد الإقليمي، عمل المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ على نحو وثيق مع الإنترنتبول واللجنة الأولمبية الدولية من أجل توفير التدريب للسلطات في الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وشيلي وكولومبيا؛ وشارك في اجتماع لفريق خبراء المفوضية الأوروبية المعني بـ "النزاهة"؛ وقدّم عرضاً إيضاحياً خلال نشاط للتعليم من الأقران نظّم في بلغاريا بشأن الحوكمة الرشيدة ودرء الفساد في الفعاليات الرياضية الكبرى.

وبالإضافة إلى ذلك، قُدِّمَ التدريب للمشاركين في المدرسة الشتوية الافتتاحية لبرنامج النزاهة التابع للاتحاد الأوروبي لكرة القدم، في سويسرا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

٤٤ - وعلى الصعيد الوطني، وبالتعاون الوثيق مع الإنترنت والجنة الأولمبية الدولية، قُدِّمَ المكتب التدريب لبعض السلطات في الجزائر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٤٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، شارك المكتب في اجتماع للشراكة الدولية لمكافحة الفساد في الرياضة عُقد في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وعقد اجتماعا للشراكة والتعاون مع اللجنة الأولمبية الدولية في سويسرا.

٤ - الصحفيون

٤٦ - نظَّم المكتب حلقة عمل تدريبية في غانا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ بهدف تعزيز قدرات الصحفيين من غرب أفريقيا على إجراء التحقيقات الصحفية في مجال الجرائم المتصلة بمصائد الأسماك.

٥ - المجتمع المدني

٤٧ - في الفلبين، نظَّم المكتب، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، اجتماع مائدة مستديرة إقليمي لفائدة منظمات المجتمع المدني التي تسهم في التعجيل بتنفيذ الاتفاقية في جنوب شرق آسيا.

٦ - المنظور الجنساني

٤٨ - قُدِّمَ فرع الفساد والجريمة الاقتصادية بالمكتب مدخلات بشأن الفساد والمسائل الجنسانية للبرنامج العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في فيينا والمكتب، بغرض تقديم ما يتصل بذلك من تقارير في إطار خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المكتب في الندوة المعنية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة من أجل مكافحة الفساد، التابعة لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، التي عُقدت في ماليزيا في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

ثالثاً - إطار تقديم المساعدة وموارده

٤٩ - في حين يركِّز هذا التقرير على المبادرات والأنشطة المضطلع بها من أجل تنفيذ القرارات ذات الصلة التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة، من المهم الإشارة إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب أيضا تقديم المساعدة التي تشمل نطاق الاتفاقية بأكمله.

٥٠ - وهناك عدة برامج ومشاريع عالمية مكَّنت المكتب من تقديم الإرشادات والمشورة والخبرة الفنية المتخصصة، بناء على طلب الدول الأطراف، بما في ذلك:

- البرنامج العالمي لمنع الفساد ومكافحته عن طريق التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دعماً للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة
- البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: صوب ترسيخ ثقافة احترام القانون

- البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية والغابات
- مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، الذي يشترك في تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- البرنامج العالمي لحماية الرياضة من الفساد والجريمة
- مشروع تعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون في مجال العدالة الجنائية على امتداد درب الكوكابين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا

٥١- ولدى المكتب موظفون متخصصون لديهم معارف وخبرات في مجال مكافحة الفساد، يعملون في المقر وكذلك على الصعيدين الإقليمي والوطني. ويعمل هؤلاء الموظفون بطريقة منسقة من أجل تقديم المساعدة التقنية والتوجيه إلى الدول الأطراف التي تطلب الدعم من أجل تعزيز التشريعات والمؤسسات بما يتماشى مع الاتفاقية. ويرد في مواضع مختلفة من هذا التقرير عرض لما قدمه هؤلاء الموظفون من إسهامات في تنفيذ القرار ٨/٨. ولذلك، فتقديم الدعم المستمر والطويل الأجل من الجهات المانحة أمر ضروري لضمان مواصلة عمل هؤلاء الخبراء.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

- ٥٢- الفريق العامل مدعو إلى النظر في التقدم المحرز والتحديات القائمة بشأن تنفيذ القرار ٨/٨، على النحو المبين في هذا التقرير المرحلي، واقتراح سبل لتعزيز ودعم مواصلة تنفيذه من جانب الدول الأطراف. وفي هذا الصدد، لعل الفريق العامل يود أن يدعو الدول الأطراف إلى إطلاع الأمانة على المزيد من المعلومات عن أنشطتها ومبادراتها وشراكاتها الرامية إلى تنفيذ هذا القرار.
- ٥٣- ولعل الفريق العامل يود أن يشدد على ضرورة توافر موارد كافية ويمكن التنبؤ بها لكي يتمكن المكتب من مواصلة تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بمنع الفساد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ولعل الفريق العامل يود، من ثم، أن يشدد كذلك على ضرورة أن تعيد الدول الأطراف والجهات المانحة تأكيد التزامها بمنع الفساد، بما في ذلك من خلال تقديم مساهمات متعددة السنوات ومخصصة بشروط ميسرة من خارج الميزانية إلى المكتب.